دراساتٌ لغويّة:

أثر الضرورة الشعرية في تطور البنى الصرفية الاسمية وضرورة التغيير

The effects of Poetical necessities in developing the nominal morphological structures: the essential poetical changes

Kesan-kesan dharurat syair dalam perkembangan struktur saraf kata nama: perubahan wajib

آلاء حسين مقابلة*

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث تأثير الضّرورات الشّعريّة في إثراء اللغة وتنمية صيغها الصرفية؛ فلم يُكْتفَ بدراسة الضّرائر في مصادرها، وإنّما اقتضت الدراسة أن يعرض ما في كتب الضرورة على أربعة معاجم توزعت على حقب زمنية مختلفة ابتداء من القرن الرابع وانتهاء بالقرن الثالث عشر؛ الأمر الذي يتيح رصد التطور بوضوح. وقد اعتنى البحث على وجه الخصوص بتلك الصيغ الصرفية التي تعرضت لتغيير الوزن أو التّغيير بالإبدال والإعلال، وقسّم ألفاظ نوعي التّغيير السابقين إلى أقسام هي الجموع، وأسماء الجنس، والمصادر، والمشتقات. وقد خلص البحث إلى أنّ عدداً من الضّرورات الشّعريّة غدت جزءاً من اللغة المستعملة، وصارت مما تواضع أصحاب المعاجم على أنّه جزء من اللغة السائغ استعماله بلا محاذير، وكذلك خلص البحث إلى أنّ التّغيير في الجموع حظي بنصيب الأسد، فمن أصل سبع عشرة حالة تعرض لها البحث جاء التّغيير في الجموع في عشرة مواطن، وقد كان سبعة منها من صيغة منتهى الجموع؛ أما المصادر فحظيت بأربع حالات، وورد التّغيير في المشتقات في موطنين، في حين لم يحظ اسم الجنس إلا بحالة واحدة.

الكلمات المفتاحيّة: الضّرورة الشّعريّة، البنى الصّرفيّة، البنى الاسميّة، تطوّر الأبنية.

---

* جامعة ريتشمند، ولاية فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية. **alaa_maq@yahoo.com**

أرسل البحث بتاريخ: ٢٠١٩/٥/١٢م، وقبل بتاريخ: ٢٠١٩/٨/٢٢م.

Abstract

The study discusses the effects of Arabic poetical necessities which are the strategies to preserve the poetical meters through what is normally forbidden in the prose; in terms of their effects in enriching the language and enhancing its morphological structures. The study is not constrained in studying the strategies in their sources but to discuss also such strategies in four dictionaries compiled in different period of time beginning from the fourth century until the thirteenth century that would clarify the issue at hand in a clearer manner. The study would specifically focus on the changed morphological structures through the processes of 'ibdal' (change of letter) and 'I'lal' (change of vowel). The words for both of these two processes will be divided into several categories such as: plural, nouns of types, verbal nouns and derivative nouns. The study concluded that some of the poetical necessities are part of the used language that are endorsed by lexicographers and are widely used and accepted. The study concluded that the plural form is the most affected. Ten forms of change in the plural nouns were detected in the seventeen structures of plural, seven of them are of the structure of 'muntaha jama', as for verbal nouns, four structures were affected, the derivative nouns were affected in two structures, and the noun type was not affected except in one situation.

Keywords: Poetical necessities, morphological structures, noun structures, development of structures.

Abstrak

Kajian ini membicarakan tentang kesan-kesan dharurat syair (strategi-strategi untuk mengekal wazan syair melalui cara yang biasanya adalah dilarang di dalam prosa) dalam mengembang dan memperkaya kosa kata dan struktur wazan dalam Saraf bahasa Arab. Kajian ini turut mengkaji empat kamus-kamus yang disusun dalam tempoh masa berbeza seawal kurun keempat sehinggalah kurun ke tiga belas untuk menegaskan persoalan ini dengan lebih jelas. Kajian ini akan menumpukan kepada perubahan struktur yang diakibatkan oleh proses ibdal (perubahan konsonan) dan I'lal (perubahan vowel). Perkataan-perkataan yang tehasil daripada kedua-dua proses ini akan dibahagikan kepada beberapa kategori seperti kata majmuk, kata nama jenis, kata nama perbuatan dan kata nama terbitan. Kajian ini merumuskan bahawa ada sebahagian dharurat puisi ini telah menjadi sebahagian daripada bahasa yang diguna pakai yang turut dimuatkan oleh para penyusun kamus dalam karangan mereka. Kajian in mendapati struktur bentuk kata majmuk paling banyak terkesan. Sepuluh bentuk perubahan struktur dalam kata nama telah dikesan dalam kalangan tujuh belas struktur kata majmuk; tujuh daripadanya adalah daripada struktur 'muntaha jamak'. Untuk kata nama perbuatan, empat struktur telah mendapat kesan, kata nama terbitan terkesan dalam dua strukturnya. Manakala jenis kata nama jenis tidak mendapat kesan kecuali dalam hanya satu keadaan sahaja.

Kata kunci: Dharurat Syair, struktur saraf, struktur-struktur kata nama, perubahan struktur.

مقدمة

حظي موضوع الضّرائر الشّعريّة بدراسات كثيرة قديماً وحديثاً، غير أنّ أثر الضّرائر الشّعريّة في تطور البنى الصّرفيّة وتشعيبها وتعددها لم يحظَ بأي دراسات تكشف جوانب هذا الموضوع وتفصيلاته، وتسلط الضوء على دور الضرورة الشّعريّة في نمو الصيغ الصّرفيّة. ولما كان هذا الأثر بالغاً، فقد تناول هذا البحث أثر الضّرائر الشّعريّة في تطوّر البنى الصرفية الاسمية، وليكون ذلك مدخلاً لدراسات صرفيّة لاحقة. وقد اقتصر البحث في هذه الدراسة على تلك الضّرائر التي طالها التّغيير؛[1] وقد جاءت في شكلين تغيير الوزن، باستعمال وزن لم يعهد استعماله عادة أو استعمال وزن مستعمل في موضع آخر، والتّغيير بالإبدال والإعلال.

لقد تعددت أبنية العربيّة تعدداً قلّ نظيره في لغات العالم، وهذا التعدّد في الأبنية جاء بعضه بأثر من الضّرائر الشّعريّة التي أسهمت في تطوّر الألفاظ، وقد اختلطت في الدرس اللغويّ بين الضرورة والاتساع أو السعة في الاستعمال، ومع شيوع الاستعمال أصبحت الأبنية الجديدة جزءاً من اللغة، وغدت مظهراً من مظاهر الاستعمال اللغويّ الذي تجاوز مصادر الضّرائر، فكان هذا البحث معنياً بهذه القضية وهي استكشاف أثر الضرورة الشّعريّة في تطوّر البنى الصرفيّة. فشكلت هذه المسألة مشكلة البحث الرئيسة.

ونظراً إلى تشعّب مصادر هذا البحث بين كتب الضّرائر الشّعريّة والمعاجم وكتب النّحو والصّرف، فقد عمدت هذه الدراسة إلى جمع الضّرائر الشّعريّة الاسمية من أربعة من مصادر الضرورة، هي: **ضرورة الشّعر** للسيرافي ت ٣١٨ هـ)، و**ما يجوز للشّاعر في الضرورة** للقزاز القيروانيّ (ت ٤١٢ هـ)، و**ضرائر الشّعر** لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، و**الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون الناثر** للألوسي (ت ١٣٤٢ هـ)، وكذلك فقد جعلت هذه الدراسة أحد المعاجم ميداناً أساسياً لها، فجمعت الضّرائر الاسمية في معجم المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ).وقد كانت هذه الخطوة الأولى؛ أما الخطوة الثانية فتمثلت في عرض مادة الضّرائر المجموعة من كتب الضرورة الأربعة والمحكم على ثلاثة معاجم، هي: **الصحاح** للجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، و**لسان العرب** لابن منظور(ت ٧١١ هـ)، و**تاج العروس** للزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، ، فضلاً عن المحكم نفسه، فصار المجموع أربعة معجمات. وقد جاء اختيار معجم المحكم ليكون مرجعاً أساسياً إلى جانب كتب الضرورة لأنّه من المعاجم المهمّة الذي اكتنز بالضّرائر، ولتوسط زمنه بين المعاجم، فقد ألف في القرن الخامس الهجري. وقد اختيرت المعاجم الأخرى لتكون مقياساً لتميزها في زمنها على غيرها؛ ولأنّها تعود لحقب زمنية متفاوتة، الأمر الذي يجعل تتبع

التأثير أوضح، فهي تعود إلى القرون الهجرية الرابع والخامس والثامن والثالث عشر، أي أنّها تمتد على عشرة قرون.

وقد أهمل البحث ما أجمع أصحاب المعاجم على أنه ضرورة؛ أيْ أن أي مادة اتفقوا كلّهم على أنّها ضرورة أو لغة تُرِكَت ولم تُدْرَس، وبقيت الألفاظ التي اتفقوا كلهم أو أشار أحدهم إلى أنّها كلمة لغوية غدت جزءاً من المعجم لا على أنّها ضرورة أو لغة.

لقد سعى البحث إلى هدفٍ جليّ واضح المعالم وهو استجلاء أثر الضرورة الشّعريّة في تطوّر الأبنية الصرفيّة من خلال التّغييرات الحاصلة في تلك البنى من غير الحذف والزيادة، ليكون هذا جزءاً من دراسة أوسع لأثر الضّرائر في الأبنية الصرفية من خلال مظاهر أخرى كالحذف والزيادة، والقلب وغير ذلك.

اتخذ البحث من المنهج الوصفي التحليلي منطلقاً له في رصد مظاهر الضّرائر الشّعريّة التي أسهمت في تطوّر البنى الصرفيّة، وتحليل الألفاظ وإبراز مظاهر التطوّر وتعليلها. وحاول البحث الجمع بين الجهود التراثية في دراسة هذا الموضوع والاتجاهات الفنولوجيّة المعاصرة.

أولاً: مظاهر ضرورة التّغيير

جاءت ضرورة التّغيير في هذا البحث في نوعين هما ضرورة تغيير الوزن، وضرورة الإبدال والإعلال وفيما يأتي تفصيل ذلك.

١. تغيير الوزن:

من مظاهر الضّرائر الشّعريّة أنّ الشّاعر قد يستعمل وزناً لم يُعهَد استعماله في أبنية الألفاظ، وقد ورد ذلك في أبنية الجموع وأسماء الجنس، وفي المصادر. ومما جاء في الجموع وأسماء الجنس: جمع سماء على سمائي، وعظاءة على عظايا، ودهر على دهارير، وناكس على نواكس، وهالك على هوالك، ونقوق على نُقَق، وثوب على أثوب؛ أما المصادر فقد جاء منها جعل مصدر الفعل تتبع اتباعا، ومصدر الفعل نزّى تَنْزِيّ، ومصدر الفعل "نَزَع عن" على نَزْعٍ. ويمكن تفصيل هذه المسائل على النحو الآتي:

أ. الجموع وأسماء الجنس

- **جمع سماء على سمائي**

قال أمية بن أبي الصلت:

لَـــهُ مـــا رَأَتْ عَـــيْنُ الْبَصـــيرِ وَفَوْقَـــهُ سَمَـــاءُ الإِلـــهِ فَـــوْقَ سَـــبْعِ سَمائِيـــا[٢]

إنّ موطن الضرورة في هذا البيت هو جمع سماء على سمائي، وقد اجتمعت فيها ثلاث ضرائر بناء على ما أورده ابن عصفور: (إحداها أنّ سماءة قياسها أن يجمع على سمايا، كخطايا، فجمعها على سمائي كالصحيح، نحو سحابة سحائب. والثانية أن كان حكمه أن يقول سبع سماءٍ كجوارٍ. والثالثة أنّه جمع سماءة على سمائي، وكان حقها أن تجمع سَماء، بحذف التاء، كشَمامة وشَمام، لأنّها من جنس المخلوقات كتمرة وتمر، أو بالألف والتاء، فيقال: سماوات كشَمامات).[٣] والملاحظ أنّ ابن عصفور عدّ سمائي جمعا لسماءة لا لكلمة سماء! وكان ينبغي أن تجمع على سَمايا أو سَماء أو سَموات، وليس من الواضح لم ذهب ابن عصفور إلى أنّ الشّاعر أراد أن يجمع كلمة سماءة، على الرغم من أنّه –أي الشّاعر– صدّر عجز البيت بكلمة سماء لا سماءة.

وقد أشار الجوهريّ إلى أنّ الشّاعر جمع سماء على سمائي قياساً على جمع سحابة على سحائب، دونما أدنى إشارة إلى أنّ في ذلك اضطراراً،[٤] وكذلك فعل الزّبيديّ؛[٥] أمّا ابن سيده فيقول إنّ كلمة سماء تجمع على أسمية وسمي وسموات وسماء وفي جمعها على سمائي خروج عن الأصل، وقد أورد في ذلك ثلاثة آراء وأشار إلى وجود اضطرار في أحدها،[٦] وقد كرر ابن منظور ما ورد لدى الجوهريّ وابن سيده.[٧]

- **جمع عظاءة على عظايا:**

يقول الشّاعر:

وَلاعَـــبَ بالعَشِـــيِّ بَـــني بَنيـــهِ كَفِعْـــلِ الْهِـــرِّ يَلْـــتَمِسُ الْعَظـــايا[٨]

يقول السيرافيّ في هذا البيت –وهو واحد من أربعة أبيات أوردها– إنّه من أقبح الضّرورات،[٩] حسب رأي أبي العباس محمد بن يزيد، الذي يرى أنّ (هذه الأبيات لو أُنشدت على الصواب لم تنكسر، فلا وجه لإجازتها).[١٠] فـ: (العظاء ممدود: جمع عَظاءة، وهي دويبة أكبر من الوزغة. ويقال في الواحدة عظاءة وعَظايَة أيضا).[١١] وقد قال ابن منظور،[١٢] والزّبيديّ[١٣] بما سبق، وقد زادا أنّ عظاية تجمع أيضا على عظايا، ولم يشيرا إلى أنّ في هذا الاستعمال ضرورة؛ ما يعني أنّ هذا الجمع في هذه اللفظة غدا من الاستعمالات القياسية.

- **جمع دهر على دهارير:**

قال الشّاعر:

بِالباعِـثِ الْـوارِث الأَمْـواتِ قَـدْ ضَـمِنَتْ إِيّاهُـــمُ الأَرْضَ بِالـــدَّهْرِ الـــدَّهارِيرِ[١٤]

يقول القيروانيّ: إنّ الشّاعر استخدم لفظة دهارير وهو "يريد مذ دهر الأداهير"،[١٥] وذلك مما يجوز له ولا يجوز لغيره؛ أما في **صحاح** الجوهريّ فنجد (وقولهم دهرٌ دهارير؛ أي شديد، كقولهم ليلة ليلاء، ونهار أنهر، ويوم أيوم، وساعة سَوْعاء".[١٦] في حين يقول ابن سيده: (والدَّهارِيرُ: أول الدَّهرِ في الزمان الماضي، ولا واحد له.... ودُهورٌ دَهارِيرُ: مختلفة، على المبالغة).[١٧] ويكرر ابن منظور والزّبيديّ ما ورد لدى الجوهريّ وابن سيده، ويزيدان أنّ لفظة دهارير جمع دهر على غير قياس، كما قيل ذكر ومذاكير وشبه ومشابيه. وكذلك أوردا رأي الزمخشري القائل بأن (الدهارير تصاريف الدهر ونوائبه مشتق من لفظ الدهر).[١٨] ولا نجد واحداً من أصحاب المعاجم الأربعة يذكر أنّ في ذلك الجمع ضرورة، وهذا دليل شيوع استعمال هذا البناء في اللغة والتوسّع في بناء الجمع.

- **جمع ناكس على نواكِس**

يقول الشّاعر:

وَإِذا الرِّجـــالُ رَأَوْا يَزيـــدَ رَأَيْـــتَهُمْ خُضُـــعَ الرِّقـــابِ نَـــواكِسَ الأَبْصـــارِ[١٩]

يقول القيروانيّ: (وممّا يجوز له [أي للشّاعر] جمع المذكر على ما يجمع عليه المؤنث)،[٢٠] ثمّ يستشهد بالبيت السابق، فنواكس جمع ناكسة لا ناكس، والشّاعر هنا يتحدث عن الرجال لا النساء، وذلك مما ثبت لدى سيبويه؛ فهو يشير إلى أنّ في البيت السابق اضطراراً،[٢١] ويرى الجوهريّ[٢٢] أنّ جمع ناكس على نواكس شاذ، وقد تبنى رأيه ابن منظور،[٢٣] والزّبيديّ،[٢٤] وقالا كذلك إنّ في قول الشّاعر اضطراراً؛ أما ابن سيده فلم يشر إلى أي شذوذ أو اضطرار، بل هي مثل جمع فارس على فوارس، وجاء ذلك حين تكلم عن لفظة قواري،[٢٥] التي ترد في الحديث: "الناس قواري الله في الأرض".[٢٦] ولعلّ هذا دليل على شيوع فواعل جمعاً لفاعل قياساً خاطئاً على فاعلة.

- **جمع هالك على هوالك:**

يقول الشّاعر:

فَأَيْقَنْـــتُ أَنّي ثائِـــرُ ابْـــنِ مُكَـــدَّمٍ غَداتَئِـــذٍ أَوْ هالِـــكٌ في الْهَوالِـــكِ[٢٧]

يرد البيت عند الآلوسيّ الذي يؤكد ما سبق ذكره من أن "جمع فاعل على فواعل من الضّرائر الشّعريّة".[٢٨] ويُجمع الجوهريّ[٢٩] وابن سيده،[٣٠] وابن منظور[٣١] والزّبيديّ[٣٢] على أنّ جمع هالك على هوالك شاذّ، ثمّ يضيف الزّبيديّ رأياً لابن بري يقول فيه (يجوزُ أَن يُرِيدَ هالِكٌ في الأَمَمِ الهَوالِكِ، فيكونُ جَمْعَ هالِكَة على القياسِ)،[٣٣] ويؤكد الزّبيديّ على أنّ جمع فارس على فوارس جائز؛ لأنّه (خْصُوصٌ بالرِّجالِ، فلا لَبس فيهِ)؛[٣٤] ما يعني أن ذلك لا يجوز في لفظة هوالك ولفظة نواكس المتقدم ذكرها.

- **جمع نقوق على نُقَق:**

قال الرّاجز:

إذا بَـــــدا مِـــــنْهُنَّ أَنْقـــــاضُ النُّقَـــــق[٣٥]

يرى القيروانيّ أنّ الشّاعر فتح القاف، وكان بإمكانه ضمها؛ لكن ذلك (يكون من العيوب التي تقع في أرداف القوافي، من اختلاف الحركات).[٣٦] ومما يجدر ذكره أنّ ثمّة شطراً في هذه الأرجوزة يقول فيه رؤبة:

سِـــــرّاً وَقَـــــدْ أَوَّنَ تَأْويـــــنَ العُقُـــــق[٣٧]

فَلَم يَفْتَح ما حقه الضم؛ أي لم يجعل كلمة عُقُق عُقَق وذلك عيب عروضي كما ذكر القيروانيّ، فما الذي دعا الرّاجز إلى أن يفتح ما حقه الضم في كلمة "نُقُق" وألا يفعل ذلك في كلمة "عُقُق"، أم أنّ في ذلك سعة؟ أي أن (نُقُق ونُقَق) خياران لغويان متاحان! وما قد يعضد هذا الرأي ما قال به ابن سيده وابن منظور والزّبيديّ، فهم يروون كلمة نقُق مضمومة العين في الشطر الشّعريّ، ويقولون إنّه يروى بفتحها أَيضا مستشهدين بقول بعضهم جُدَد في جُدُد، [٣٨] وهم لا يرون في ذلك اضطراراً، وقد يكون هذا من باب اللغات وتعدّدها، لا سيّما أنّ لذلك نظائر في اللغة.

- **جمع ثوب على أثوُب:**

قال الرّاجز:

لِكُـــلِّ دَهْـــرٍ قَـــدْ لَبِسْـــتُ أَثْـــوُبا[٣٩]

وقد جمع الشّاعر هنا كلمة ثوب –معتلة العين– على أثْوُب، ويرى القيروانيّ أن وزن فَعْل يجمع على أفعُل جمع قلة؛ إذا كان سالماً أما إذا كان واوي العين فإنّه يجمع على أفعال قلة، وعلى فِعال كثرة، فيقال في ثوب: أثواب على القلة، وثياب على الكثرة. وقال: إنّ مجيئها في هذا البيت على أفعُل إنّما هي ممّا اضطر إليه الشّاعر.[٤٠]

وقد قال الجوهريّ إن: (الثوب: واحد الأثواب والثياب، ويجمع في على القلة على أثؤب، وبعض العرب يقول: أثؤب فيهمز، لأنّ الضمة على الواو تستثقل والهمزة أقوى على احتمالها)،[41] واستشهد بالشطر الشّعريّ السابق ذكره. وقد حذا ابن منظور[42] والزّبيديّ[43] حذو الجوهريّ، فأوردا جمع ثوب على وزن أفعُل بهمز وبلا همز؛ أما ابن سيده فذكر أنّ جمع ثوب يكون على (أثؤب وأثواب وثياب)؛[44] أي أنّه لم يورد أثوب إلا مهموزة دون أن يورد الوجه الآخر وهو الواو المضمومة بلا همز. ولم يشر أي من الأربعة إلى كون جمع ثوب على أثؤب ضرورة شعريّة، وفي ذا دليل على شيوع جمع هذه اللفظة على هذا البناء في الاستعمال اللغويّ.

ب. المصادر

- **استعمال اتّباعاً مصدراً لتَتَبَّع بدلاً من تَتبُّع:**

يقول الشّاعر:

وَخَـــيْرُ الأَمْـــرِ مـــا اسْـــتَقْبَلْتَ مِنْـــهُ وَلَـــــيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَـــــهُ اتِّباعـــــا[45]

يقول القيروانيّ: (وممّا يجوز له أن يجري المصدر على غير الصدر)،[46] ويستشهد بهذا البيت وأبيات أخرى يُشار إليها لاحقاً، وبعد أن أكّد أنّ هذا ممّا يخصّ الشّعر وممّا يضطر إليه الشّاعر، يعود ويقول: (وقد زعم أكثر الناس أنّ هذا ليس من اضطرار الشّعر، وأنّه جائز في الكلام، وقد جاء به القرآن. كما قال عز وجل ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾،[47] ولو جرى على الأول لكان "إنباتا"، ولكنّه جرى على: "نبت"، وكذا قوله جل وعز: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾،[48] ولو جرى على الأول لكان "تَبَتُّلا"؛[49] أمّا الجوهريّ فيرى أن الشّاعر (وضع الاتباع موضع التتبع مجازاً)؛[50] في حين يفسر ابن سيده الأمر برأي سيبويه؛[51] إذ يقول☹تتبعه اتباعاً؛ لأنّ تتبعت في اتبعت)؛[52] أي أنّ معنى تتبعت كامن في اتبعت؛ أما ابن منظور[53] والزّبيديّ[54] فيكرران الرأيين السابقين معاً.

- **استعمال تنزيّا بدلاً من تنزية:**

يقول الشّاعر:

باتَـــــتْ تُنَـــــزّي دَلْـــــوَ تَنْـــــزِيّا كَمـــــا تُنَـــــزّي شَـــــهْلَةٌ صَـــــبِيّا[55]

يقول القيروانيّ: (وممّا يجوز له إجراء مصدر المعتل في "فعّلت" مجرى مصدر السالم)،[56] ويستشهد بهذا البيت، فالأصل أن يكون مصدر الفعل نَزَّى، المعتل الناقص، هو تَنْزِيَة؛ لكنّه جاء في

البيت السابق تَنْزِيّا، أي على زنة تَفْعيل لا تَفْعِلَة، هذا ويرد أن الفعل نَزّى مصدره تَنْزِيَة وتَنْزِيّ في **المحكم**[٥٧] و**لسان العرب**[٥٨] و**تاج العروس**،[٥٩] دونما أية إشارة إلى أنّ في ذلك اضطراراً.

- **استعمال النّزْع بدلاً من النّزوع:**

يقول الشّاعر:

وَإِذا نَزَعْتَ عَنِ الْغِوايَةِ فَلْيَكُنْ ... للهِ ذاكَ النَّزْعُ لا لِلنّاسِ[٦٠]

يرى القيروانيّ أنّ ممّا يجوز للشّاعر ترك المصدر إلى ما يقرب من مصدر ذلك الفعل، ويأتي بالبيت السابق مستشهدا على ذلك، فقد كان الأجدر بالشّاعر أن يستخدم المصدر نزوع؛ (لأنّ العرب تقول نزع الرجل عن الأمر نزوعاً؛ إذا أقلع عنه، ونزع الثوب نزعاً)،[٦١] ويرد لدى ابن منظور والزّبيديّ أنّ مصدر الفعل "نزع عن" هو نزوع؛ ولكنّهما يقولان كذلك (وربّما قالوا نزْعاً)،[٦٢] وكأن هذا المصدر أصبح مما يستساغ استعماله، وهما بذلك لا يشيران إلى اضطرار أو شذوذ.

٢. ضرورة التّغيير بالإبدال والإعلال:

جرى التّغيير في بعض صيغ هذا البحث بإحلال حرف مكان حرف آخر، وجاء في هذا الباب ألفاظ بعضها من الجموع وأسماء الجنس مثل جمع ماء على أمواء، وأوّل على أوالي، وترقوة على ترائق، واستعمال ناصاة بدلاً من ناصية؛ أما المصادر في هذا الباب فقد جاءت في شاهد واحد وتمثّل في استعمال تابة أو صامة بدلاً من توبة أو صومة، وأخيراً تضمّن هذا الباب شاهدين احتويا على مشتقين وكان كلاهما اسم فاعل وهما استعمال خامي بدلاً من خامس وكاعي بدلاً من كائع.

أ. الجموع وأسماء الجنس:

- **جمع ماء على أمواء:**

يقول الرّاجز:

وَبَلْدَةٍ قالِصَةٍ أَمْواؤُها ... يَسْتَنُّ في رَأْدِ الضُّحى أَفْياؤُها[٦٣]

يرد الشطر السابق لدى ابن عصفور تحت عنوان إبدال الهاء همزة، ويقول: (يريد: قالصة أمواهها، فأبدل الهاء همزة لما كانت مقاربة لها، لتتفق القوافي، وليكون الجمع على وفق المفرد في ذلك).[٦٤] أمّا ابن سيده فيقول إن: (جمع الماء أمْوَاهٌ ومِياهٌ، وحكى ابن جنّي في جمعه أمْوَاءٌ).[٦٥] والكلام نفسه يورده

ابن منظور[٦٦] والزّبيديّ.[٦٧] وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الرأي يرد لدى ابن جني في كتابه **سر صناعة الإعراب**.[٦٨] وفي هذه الصدد يقول ابن الحاجب: (قوله "وماء شاذ" هو شاذ؛ لكنّه لازم، وأصله مَوَه، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثمّ شبه الهاء بحرف اللين لخفائها؛ فكأنها واو أو ياء واقعة طرفاً بعد الألف الزائدة، فقلبت ألفاً، ثمّ همزة، وقالوا أيضا في أمْواه: أمْواء .... قيل: آل أصله أهل ثمّ أأل – بقلب الهاء همزة– ثمّ آل –بقلب الهمزة ألفا– وذلك لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفاً وثبت قلبها همزة، فالحمل على ما ثبت مثله أولى).[٦٩] يُفهَم من هذا الكلام أنّ قولهم شاذّ يعني أنّه لم يلتزم بالأصل؛ ولكنّه صار سائغاً على صعيد الاستعمال فهو "شاذّ لكنّه لازم" حسب قول ابن الحاجب؛ ممّا يجعل القول بأنّ جعل كلمة أمواه أمواء هو تماماً كجعل موه ماء، فالأمر وإن كان خلافاً للقاعدة صار سائغاً استعمالاً، وليس فيه ضرورة تقف على الشّعر، لا سيّما أنّ أصحاب المعاجم الوارد ذكرهم سابقاً لم يقولوا: إنّ في الأمر اضطراراً شعريّاً.

- **جمع أوّل على أوالي:**

يقول الشّاعر:

تَكـــادُ أَواليهـــا تَفَـــرّى جُلودُهـــا وَيَكْتَحِـــلُ التّـــالي بِمـــورٍ وَحاصِـــبِ[٧٠]

جاء هذا الشاهد عند ابن عصفور في باب التقديم والتأخير،[٧١] وكذلك يرد لدى الآلوسيّ الذي يعلق قبل ذكره قائلا: "ولم يستعمل الأوالي إلا في الشّعر فلذلك عُد من الضّرائر".[٧٢] ويجمع الجوهريّ وابن سيده وابن منظور والزّبيديّ أنّ كلمة أوّل تجمع على "الأوائل والأوالي أيضاً على القلب".[٧٣] ويستشهدون جميعهم بالبيت السابق، ولا يقولون: إنّ في ذلك ضرورة شعريّة.

- **جمع ترقوة على ترائق**

يقول الشّاعر:

هُـــمْ أَوْرَدوكَ الْمَـــوْتَ حَـــتّى لَقيتَـــهُ وَجاشَـــتْ إِلَيْـــكَ الـــنَّفْسُ بَـــيْنَ التَّرائِـــقِ[٧٤]

يرد هذا البيت لدى ابن عصفور، وهو يرى أنّ أصل كلمة الترائق هو التراقي؛ لكن حصل لها تقديم وتأخير في حروفها.[٧٥] والملاحظ أنّ ما حصل في هذه البيت هو تقديم للياء المتطرفة على القاف، ثمّ قلب الياء همزة لمجيئها متحركة بعد ألف المد، وفي ذلك إعلال. وهذه الحالة هي عكس الحالة السابقة؛ إذ قُدمت اللام على الهمزة في كلمة الأوائل، ثمّ سهلت الهمزة وأصحبت ياءً. ويرى ابن سيده ومن بعده ابن منظور أنّ الشّاعر في البيت السابق (إنّما أراد: بين التراقي فقلب)؛[٧٦] أمّا الزّبيديّ فيورد قول الفرّاء

الآتي: (قالَ بعضُهُم: التَّرايِقُ: التراقِي)؛[٧٧] ما يُفْهِم أنّ الكلمتين لديه مقبولتان استعمالاً، وكأنّهما مفردتان مختلفتان لفظاً متفقتان معنى.

- **استعمال ناصاة بدلاً من ناصية**

يقول الشّاعر:

لَقَـــدْ آذَنَـــتْ أَهْـــلَ الْيَمامَـــةِ طَـــيْءٌ بِحَـــرْبٍ كَناصـــاةِ الْحِصـــانِ المشَـــهَّرِ[٧٨]

يقول القيروانيّ: (وممّا يجوز له بدل الياء ألفا في سائر الكلام.... وهي لغة لطيء. فإذا اضطرّ الشّاعر أجرى كلامه عليها. وقد زعم قوم أنّه يجوز في الكلام؛ إذ كان من لغات العرب).[٧٩] وهذا ما يقول به الجوهريّ[٨٠] وابن منظور[٨١] والزّبيديّ[٨٢] فيشيرون إلى أنّها لغة طيء؛ أما ابن سيده فيقول: (النّاصِيةُ والنَّاصَاةُ قُصَاصُ الشّعر)؛[٨٣] وبذا لا يشير إلى كون اللغة طائيّة، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ابن سيده وابن منظور والزّبيديّ يقولون إنّ هذه الكلمة (ليس لها نظيرٌ إلاَّ حرفَيْن بادَيةٌ وبادَاةٌ وقاريةٌ وقاراةٌ وهي الحاضِرةُ).[٨٤] ويشير الأستراباذي إلى أنّ الطائيّين (يجوّزون قلب الياء ألفاً في كلّ ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابيّة مكسور ما قبلها، نحو بَقى في بَقِيَ، وَدُعى في دُعِيَ، وناصاة في ناصِيَة).[٨٥]

ب. المشتقات:

- **استعمال خامي بدلاً من خامس:**

قال الشّاعر:

مَضـــى ثَـــلاثُ سِـــنينَ مُنْـــذُ حَـــلَّ بِهـــا وَعـــامَ حَلَّـــتْ وَهـــذا التّـــابِعُ الخـــامي[٨٦]

يقول القيروانيّ: (وممّا يجوز له أن يقول في "الثّالث": "ثالي"، فيبدل إذا احتاج إلى ذلك، وكذلك في سائر أسماء العدد المشتقّة من أفعالها)،[٨٧] ثمّ استشهد بأبيات منها البيت السابق؛ أما ابن عصفور فيورد البيت تحت عنوان: "إبدال الياء من حرف من الحروف الصحاح"،[٨٨] ثمّ يستشهد بالبيت السابق مع أبيات أخرى. هذا ويرد لدى ابن منظور أنه (يقال جاء فلان خامساً وخامياً)،[٨٩] ثمّ يستشهد بالبيت السابق، ويكرر الزّبيديّ ما تقدّم لدى ابن منظور، ويزيد قوله: (والْخَامِي: الخامِسُ، إِبْدَالٌ).[٩٠] دونما أدنى إشارة إلى أنّ في ذلك اضطراراً.

- **استعمال كاعي بدلاً من كائع:**

يقول الشّاعر:

حَـــتّى اسْـــتَفَأْنا نِســـاءَ الْحَـــيِّ ضـــاحِيَةً وَأَصْـــبَحَ الْمَـــرْءُ عَمْـــرو مُثْبَتـــاً كـــاعي[٩١]

يأتي هذا البيت لدى ابن عصفور تحت باب التّقديم والتّأخير أيضاً، فالشّاعر قد يضطرّ إلى تقديم بعض الحروف وتأخير أخرى في الكلمة، ويضع هذا البيت شاهداً على ذلك؛ إذ إنّ كلمة كاعي أصلها كائع؛ لأنه يقال: كاع فهو كائع، ولم يوجد "كعا" مستعملة، ولا حفظ "كاع" إلا في هذا البيت.[٩٢] ويقول ابن سيده: (كاع يكيع ويكاع الأخيرة عن يعقوب كيعا وكيعوعة فهو كائع وكاع على القلب جبن).[٩٣] والكلام نفسه يثبته ابن منظور[٩٤] والزّبيديّ[٩٥] في كتابيهما؛ فيشيرون جميعاً إلى أنّ ما حدث قلب وليس اضطرار شاعر.

ج. المصادر:

- **استعمال تابة بدلاً من توبة وصامة بدلاً من صومة:**

يقول الشّاعر:

تُبْـــتُ إِلَيْـــكَ فَتَقَبَّـــلْ تابَـــتي وَصُـــمْتُ رَبّي فَتَقَبَّـــل صـــامَتي[٩٦]

يذكر الآلوسيّ البيت السابق، مؤكداً أنّ جعل كلمة توبة تابة وكلمة صومة صامة من قبيل الضّرورة الشّعريّة؛ إذ إنّ (من القواعد المقررة في الصرف أنّ الواو والياء إنّما تقلبان ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما)،[٩٧] وفي هاتين الكلمتين انفتح ما قبل الواو وهي ساكنة غير متحركة؛ أما ابن سيده فيورد البيت السابق، ثمّ يعلق قائلاً: (إنّما أرادَ تَوْبَتِي وصَوْمَتِي، فأَبْدَلَ الواوَ أَلِفًا لضَرْبٍ من الخِفَّةِ)؛[٩٨] والكلام بحذافيره يجيء في **لسان العرب**.[٩٩] وبناء على ذلك فهما لا يقولان بأنّ في الأمر اضطراراً، ويحذو حذوهما الزّبيديّ فلا يشير إلى أنّ في تابة اضطرار، بل هو يرى أنّها أحد مصادر الفعل تاب المتعددة؛ إذ يقول: (تَابَ إِلى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كَذَا، وعَنْ كذَا، تَوْباً وتَوْبةً ومتَاباً وتَابَةً، كغَابَةٍ)؛[١٠٠] أي أنّها خيار لغوي يمكن استعماله كالمصادر الأخرى مثل توب وتوبة ومتاب.

ثانياً: بسط القول

بعد استعراض كلّ ما تقدم من أمثلة يمكن الاطمئنان إلى قول إنّ عدداً من الضّرورات الشّعريّة غدت جزءاً من اللغة المستعملة، وصارت مما تواضع أصحاب المعاجم على أنّه جزء من اللغة السائغ استعماله بلا محاذير، لا استثناء يلجأ إليه الشّعراء دون غيرهم.

ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ البحث عرض (١٧) موطناً لضرورة التّغيير. ورد (٨) منها لدى الجوهريّ الذي رأى أنّ خمسة مواضع منها لم تقع فيها ضرورة، وموطنان عدهما من الشذوذ؛ وهما جمع ناكس على نواكس وهالك على هوالك؛ أما الموطن الأخير فكان محمولاً على لغة طيء وهو استعمال ناصاة بدلا من ناصية؛ أما ابن سيده فقد أورد (١٤) موضعاً من ضرورات التّغيير المذكورة، منها (١١) موطناً لم يذكر أنّ بها ضرورة، وموطناً واحداً رواه بطريقة تختلف عن بقية أصحاب المعاجم وهو كلمة أثؤب، التي رواها مهموزة أي أثؤب، وبذا ينتفي فيها الاضطرار المذكور لدى أصحاب كتب الضرورة. وثمّة موطن قال ابن سيده إنّه من الضرورة، وهو جمع سماء على سمائي. وأخيراَ وصف ابن سيده استعمالاً بأنّه شاذّ وهو جمع هالك على هوالك.

وترد ضرورات التّغيير كلّها لدى ابن منظور والزّبيديّ. وقد ذكر ابن منظور أنّ (١٣) موضعاً منها ليس فيها ضرورة، فيما قال الزّبيديّ: إنّ (١٤) منها ليس فيها اضطرار. وقد اتّفقا على أنّ واحدة من هذه الضّرورات اجتمع فيها الشّذوذ والاضطرار، وهي جمع ناكس على نواكس؛ وعلى أنّ واحدة وقع فيها الشّذوذ وهي جمع هالك على هوالك. وكذلك اتّفقا على أنّ واحدة منها كانت لغة طيء، وهي قلب ياء ناصية إلى ألف في ناصاة. وانفرد ابن منظور في واحدة إذ قال إنّها ضرورة وهي جمع سماء على سمائي.

وهذا يعني أنّ معظم هذه المواطن التي رأى أصحاب كتب الضّرائر أنّها ضرورات أجمع أصحاب المعاجم على أن لا ضرورة فيها، وأنّها غدت من مظاهر الاستعمال، وباتت جزءاً من الألفاظ اللغوية التي يمكن استعمالها في سعة الكلام، لا في الشّعر فحسب.

ولعلّ من المنطقي أن ترد الحالات كلّها لدى الزّبيديّ وابن منظور في حين يرد جلّها لا كلّها لدى ابن سيده، وأقلّ من نصفها لدى الجوهريّ. فالأخير هو صاحب أقدم المعاجم التي تناولها البحث ويعود تأليفه إلى القرن الرّابع الهجريّ، ثمّ جاء بعده معجم المحكم لابن سيده فهو يرجع إلى القرن الخامس الهجريّ، وتلاه لسان ابن منظور في القرن الثّامن الهجريّ، وأخيرا يأتي تاج الزّبيديّ في القرن الثّالث عشر الهجريّ. ومعلوم أنّ المعجمين الأخيرين يقعان في مجلّدات ضخمة؛ أي أنّهما تضمّنا كمّاً غزيراً من مفردات اللغة ودلالاتها واستعمالاتها.

وما لا يمكن إغفاله هنا أنّ كثيراً ممّا ورد لدى ابن منظور والزّبيديّ ما كان سوى تكرار لما جاء لدى الجوهريّ وابن سيده، وقد كان هذا التكرار بنسبة أحياناً وبلا نسبة أحايين أخرى؛ ومرد ذلك ما سبقت الإشارة إليه من تأخر زمن معجمي **لسان العرب** و**تاج العروس**، والقدر الكبير من المادة اللغوية

المتضمَّنة فيهما، وقد كرّر الزّبيديّ كذلك ما جاء في **لسان العرب**، وكان التّكرار في كل المعاجم حرفيّاً أحياناً.

جاءت ضرورة تغيير الوزن في الجموع –كما تقدّم– في سبع حالات من الجموع، هي: جمع سماء على سمائي، وجمع عظاءة على عظايا، وجمع دهر على دهارير، وجمع ناكس على نواكس، وجمع هالك على هوالك، وجمع نقوق على نُقَق، وجمع ثوب على أثوُب. ولعلّ من الملاحظ أن غالبية هذه الألفاظ هي من زنة صيغة منتهى الجموع.

أمّا جمع فاعل على فواعل في مثل نواكس وهوالك فقد تقدّم أنّ سيبويه عدّه من الاضطرار؛ لأنّه خاصّ بالمؤنّث أو غير الآدميّين؛[١٠١] فيما أجمع أصحاب المعاجم الأربعة أنّ جمع هالك على هوالك شاذّ، وكذلك قال الجوهريّ وابن منظور والزّبيديّ بأنّ جمع ناكس على نواكس شاذّ؛ في حين أنّ ابن سيده لم يشر إلى أنّ في ذلك شذوذاً أو اضطراراً، فهي مثل جمع فارس على فوارس، وجاء ذلك حين تكلّم عن لفظة قواري التي ترد في الحديث: (والناس قواري الله في الأرض).[١٠٢] ولعلّ مجيء هذه اللفظة في الحديث النبوي يُشعِر بجواز هذا الجمع في العربية في غير ضرورة، فالحديث من منثور الكلام، وقد أوتي الرسول صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم وهو أفصح العرب، وقد ذهب إلى ذلك محمد حماسة عبد اللطيف، ورأى أنّ النحاة أخطأوا في الملاحظة؛ إذ إنّ: "(ذا الجمع مطرد في العاقل وغيره)،[١٠٣] وقد جاء بتفسير لطيف لجمع ناكس على نواكس في بيت الفرزدق:

وَإِذا الرِّجـــــالُ رَأَوْا يَزيـــــدَ رَأَيْـــــتَهُمْ خُضُـــعَ الرِّقـــابِ نَـــواكِسَ الأَبْصـــارِ[١٠٤]

إذ يشير (هذا الجمع إلى معنى يناسب الموقف من وصف الرجال بالذلة والانكسار حين رؤية يزيد، وهذا ما يحدث للنّساء غالباً عند رؤية الرجال المهابة).[١٠٥]

ولا مندوحة عن تأكيد أنّ وصف اللفظة بالشّذوذ لا يساوي أنّها ضرورة، فالضّرورة خروج على القياس ومضمارها الشّعر؛ أمّا الشذوذ، فخروج على القياس، صار سائغاً في الاستعمال نثراً، فقد تقدم قول ابن الحاجب بأن استعمال لفظة ماء شاذة؛ لكنّها لازمة؛[١٠٦] أي يتوجب استعمالها. ويحسن الوقوف هنا على رأي رمضان عبد التّواب في الألفاظ الشّاذّة في اللغة؛ فهو بعد تأكيده أنّ اللغة كائن حي وأنّها مع مرور الزّمن تتغير، يعزو وجود أمثلة شاذّة في اللغة إلى (واحد من ثلاثة أمور؛ فإمّا أن تكون تلك الشّواذّ، بقايا حلقة قديمة، ماتت واندثرت، وهو ما نسميه نحن: (الرّكام اللغويّ للظواهر المندثرة في اللغة؛ وإمّا أن يكون الشّاذّ بداية وإرهاصاً لتطوّر جديد، لظاهرة من الظّواهر، تسود حلقة تالية، وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة؛ وإمّا أن يكون ذلك الشّاذّ، شيئاً مستعاراً من نظام لغويّ مجاور).[١٠٧]

ومن أمثلة الجمع المتقدّمة جمع نقوق على نُقَق، وقد كان فيها التّغيير في جعل ضمّة القاف فتحة. وبذا تُخَلِّص من توالي ضمّتين في الكلمة، وقد يفسّر ذلك بقانون المخالفة الذي (يعمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر).[١٠٨] وقد يكون سبب المخالفة هو توفير الجهد العضليّ،[١٠٩] فنطق الفتحة أخفّ من نطق الضّمّة، ومن ثمّ فنطق الضّمّة ثمّ الفتحة أسهل من نطق ضمّتين متواليتين. وقد يُستدلّ على الجهد المبذول في لفظ الضمة العربية بأن النّاطقين بالعربيّة اليوم غالباً ما ينطقون بالضّمّة ممالة، مثل حرف "O"باللغة الإنجليزيّة، فهي أسهل من تلك الضّمّة المحكمة، الّتي تقتضي ضمّ الشّفتين جيّداً، كما يقول العلاّمة الطّيبيّ في منظومته:

وَكُـــلُّ مَضْـــمومٍ فَلَـــنْ يَتِمّـــا إلاّ بِضَـــمِّ الشَّـــفَتَيْنِ ضَـــمّا[١١٠]

وهو ما يتقاعس عنه النّاطق بالعربيّة اليوم، وهي ملاحظة يعرفها كلّ من يحاول تعلّم تجويد القرآن الكريم أو تعليمه! فكيف والمثال السّابق يجمع ضمّتين لا ضمّة واحدة؛ ولذلك يميل المعاصرون الواو.

وفيما يتعلّق بجمع ثوب على أثوُب، فقد أشار سيبويه إلى أنّ جمع وزن فَعْل واويّ العين على أفْعُل قليل ومثال ذلك جمع قوس على أقوُس، وثوب على أثوُب،[١١١] دونما أيّ إشارة إلى أنّ في ذلك ضرورة؛ حيث قال: (أمّا ما كان فعلاً من بنات الياء والواو فإنّك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على أفعالٍ وذلك سوطٌ وأسواطٌ وثوبٌ وأثوابٌ وقوسٌ وأقواسٌ وإنّما منعهم أن يبنوه على أفعل كراهية الضّمّة في الواو)؛[١١٢] أمّا ابن جني فقد قال إنّ لذلك وجهين أولهما أن تبدل (الواو همزة بدلاً مطّرداً إذا انضمّت ضمّاً لازماً، وذلك نحو: أُقتت وأجوه، وأدؤُر، وأثؤُب)؛[١١٣] وثانيهما بقاء الواو على حالها فيقال (أدوُل، وأذوُل، وأصْوُد، وأضوُد، وأقوُف، وأكوُف، وألوُم).[١١٤] وقد تقدّم تفسير الجوهريّ لجعل الواو همزة بأنّ (الضّمّة على الواو تستثقل والهمزة أقوى على احتمالها).[١١٥] فالعربية يطرد فيها ضم الواو بلا استثقال في مثل: لغو وصنو مرفوعتين، وكذلك في مصدر تَفاعَل من الأجوف الواوي، مثل: تطاوُل، وتعاوُن.

والقياس هو تتبُّع، وجعل تنزِيّ مصدراً نزّى والقياس تنزية، كذلك استخدم الشّاعر نزعاً مصدراً للفعل "نزع عن" والقياس نزوع. والحقّ أنّ هناك فرقاً في التّغيير الّذي وقع للمصادر الثّلاثة؛ أما التّغيير الأول فقد استخدم فيه الشّاعر مصدراً قياسيّاً لوزن آخر من الجذر نفسه، فاتّباع هو مصدر للفعل اتّبع، أما الفعل تَتَبَّعَ فمصدره تَتَبُّع. وقد تعرّض سيبويه لهذه القضيّة تحت عنوان هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنّ المعنى واحد، يقول: (وذلك قولك اجتوروا تجاوراً وتجاوروا اجتواراً؛ لأنّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ومثل ذلك انكسر كسراً وكسر انكساراً لأنّ معنى كسر وانكسر واحد، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، أنّه إذا قال أنبته فكأنّه قال: قد نبت وقال عز وجل: ﴿وَتَبَتَّلْ

إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾؛ لأنه إذا قال تبتل فكأنه قال بتل وزعموا أن في قراءة ابن مسعود ﴿وأنزل الملائكة تنزيلا﴾؛ لأنّ معنى أنزل ونزل واحد).[١١٦] وقد استشهد سيبويه ببيت القطاميّ السّالف ذكره، وبشطر لرؤبة. وبذا يتأكّد أنّ مثل هذا الاستعمال ليس من الضّرورة في شيء، فهو وارد في القرآن الكريم غير مرة كما تقدّم، وليس حكراً على لغة الشّعر.

في الحالة الثّانية استخدم الشّاعر مصدراً غير قياسيّ، فمصدر الفعل المعتلّ النّاقص من وزن فَعَّل هو تَفْعِلة؛ لكن الشّاعر استخدم وزن مصدر الفعل الصحيح من ذلك الفعل وهو تفعيل، فجعل مصدر نزّى تنزيّا لا تَنْزِيَة؛ أما الحالة الأخيرة فقد استخدم الشّاعر فيها مصدراً قياسيّاً من الوزن نفسه؛ لكنّه مستخدم لمعنى آخر، فالنّزْع والنّزوع كلاهما مصدران للفعل نزع؛ لكن الأول مصدر للفعل المتعدي بنفسه، فيقال نزع الشيء نزْعاً، فيما يعد الثّاني مصدراً للفعل المتعدي بحرف الجر عن؛ إذ يقال نزع عن الشّيء نزوعاً، والشّاعر هنا قال نزع عن الشّيء نزعاً.

أمّا الإبدال فيعرف بأنّه (جعل حرف مكان حرف غيره)،[١١٧] ويحسن أن يضاف إلى هذا التّعريف أنّه ما كان طرفا التّغيير فيه أو أحدهما حرفاً صحيحاً؛ لأنّ ما كان طرفاه حرف علة صار إعلالاً، وقد وقع الإبدال في الأمثلة المتقدّمة في موضعين هما أمواء وخامي؛ أما الكلمة الأولى فصارت فيها الهاء همزة، وأمّا الثّانية فأُبدلت فيها السّين ياء. وقد يفسِّر صيرورة الهاء همزة في أمواء أنّ الهاء حرف مهموس رخو وهو بعيد المخرج، وكثيراً ما يضيع لفظه إذا جاء آخر الكلمة، ولا أدلّ على ذلك من تاء التأنيث التي تصير هاء عند الوقف، فالنّاطقون بالعربية اليوم لا ينطقونها هاء وإنما يكتفون بنطق الفتحة السابقة لها؛ لذا فإبدال الهاء همزة، وهي حرف شديد وصفه القدماء بأنه حرف جلد،[١١٨] يجعلها أكثر وضوحاً.

أمّا كلمة خامس فصارت خامي، والّذي يظهر للعين أنّ السّين أبدلت ياء وذلك ما ذهب إليه المتقدّمون،[١١٩] فما حصل هنا هو حذف السّين ومطل الكسرة السّابقة لها، وقد ورد هذا النّوع من التّغيير في غير موضع إذ صارت في الشّعر لفظة ثالث ثالي، [١٢٠] وسادس سادي،[١٢١] وتاسع تاسي.[١٢٢] ولم ينحصر هذا التّغيير في الأعداد حسب، بل رويت كلمة أرانب على أراني، وثعالب على ثعالي،[١٢٣] وضفادِع على ضفادي.[١٢٤]

تضمّن هذا البحث أمثلة وردت فيها ضرورة التّغيير متعلّقة بحروف العلة، وهو ما درسه النّحويون تحت باب الإعلال، الّذي عرّفوه بأنّه (تغيير حرف العلّة للتّخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان).[١٢٥] والملاحظ أنّ الكلمات التي اعتراها الإعلال أكثر من تلك التي وقع لها الإبدال؛ ذلك

أنّ حروف العلة كثيرة التبدّل والتّغيّر؛ فقد سمّيت باسمها (لأنّها لا تسلم ولا تصح: أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع).[١٢٦]

وقد وقع الإعلال بالقلب لكلمات خمس في هذا البحث. ولا بدّ من الوقوف هنا على أنّ مصطلح القلب له معنيان؛ أولهما أن يبدل بحرف العلة حرف آخر،[١٢٧] وثانيهما (تقديم بعض حروف الكلمة على بعض)؛[١٢٨] أمّا الأول فينضوي تحته حالتان تعرض لهما البحث وهما ناصاة، وتابة أو صامة. وفيهما صار حرف العلة ألفا حسب رأي الأوائل، والكلمة الأولى –كما تقدم– لغة الطائيين الذين يجوزون قلب الياء ألفاء في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها، نحو بَقى في بَقِيَ، وَدُعى في دُعِيَ، وناصاة في ناصِيَة.[١٢٩] وقد ورد شاهد تابة أو صامة لدى ابن جني تحت عنوان "إبدال الألف عن الياء والواو"، وأتى بغير مثال على هذه الحالة منها قوله صلى الله عليه وسلم: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"،[١٣٠] ثمّ أردف أنّ أصل كلمة مازورات هو موزورات وأنّ الواو قلبت ألفاً تخفيفاً. وهذا المثال ليس شعراً، بل هو من حديث الرّسول صلى الله عليه وسلم؛ ما يفتح الباب للقول بجواز هذا الاستعمال في غير ضرورة، خلافاً لما ذهب إليه النحاة من أنّ الواو والياء تقلبان ألفاً إذا ما (تحركتا وانفتح ما قبلهما)،[١٣١] ففي توبة أو صومة انفتح ما قبل الواو؛ لكنّها ساكنة، وفي ناصية تحركت الياء؛ لكنّ ما قبلها مكسور.

ينطوي المعنى الثّاني للقلب على ثلاثة أمثلة في هذا البحث هي أوالي وتراقي وكاعي، وأصلها أوائل وتراقي وكائع. وكانت هذه الكلمات في الأساس قد تعرضت للإعلال بالقلب أو المعنى الأول، فأوائل أصلها أواول، وتراقي أصلها تراقو، وكائع أصلها كايع. وقد تقدّم أنّ أصحاب المعاجم أجمعوا على أنّ ما حصل في هذه الكلمات هو من القلب، ولم يشيروا إلى أنّ ذلك من ضرورة الشّعر، وكذلك جاء النّحاة على ذكر هذا النّوع من القلب، دونما الإشارة إلى كونه ضرورة. فمثل هذه الكلمات لاعٍ وهاعٍ وشواعٍ وأصلها لائع وهائع وشوائع، وجميعها يذكرها الأستراباذي على أنّها أمثلة على القلب.[١٣٢] وذهب ابن جني إلى أنّ بعض الألفاظ التي يظهر وقوع القلب فيها قد تكون أصليّة، ففي رأييه جذب وجبذ كلاهما أصل وليست إحداهما مقلوبة عن الأخرى؛ (وذلك أنهما جيمعاً يتصرّفان تصرفاً واحداً)؛[١٣٣] أيّ أنّ لكلا اللفظتين تصاريف مستعملة مثل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، ومعلوم أنّ هذا النّوع من التّغيير ظاهر في اللهجات العربية اليوم، في مثل قولهم معلقة في ملعقة وجواز في زواج وجوز في زوج وغير ذلك.[١٣٤]

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

١. إن البحث عرض (١٧) موطناً لضرورة التّغيير، وورد (٨) منها لدى الجوهريّ الذي رأى أنّ خمسة مواضع منها لم تقع فيها ضرورة، وموطنان عدهما من الشذوذ؛ وهما جمع ناكس على نواكس وهالك على هوالك؛ أما الموطن الأخير فكان محمولاً على لغة طيء وهو استعمال ناصاة بدلا من ناصية.

٢. أما ابن سيده فقد أورد (١٤) موضعاً من ضرورات التّغيير المذكورة، منها (١١) موطناً لم يذكر أنّ بها ضرورة، وموطناً واحداً رواه بطريقة تختلف عن بقية أصحاب المعاجم وهو كلمة أثؤب، التي رواها مهموزة أي أثؤب، وبذا ينتفي فيها الاضطرار المذكور لدى أصحاب كتب الضرورة. وثمّة موطن قال ابن سيده إنّه من الضرورة، وهو جمع سماء على سمائي. وأخيراَ وصف ابن سيده استعمالاّ بأنّه شاذّ وهو جمع هالك على هوالك.

٣. وترد ضرورات التّغيير كلّها لدى ابن منظور والزّبيديّ. وقد ذكر ابن منظور أنّ (١٣) موضعاً منها ليس فيها ضرورة، فيما قال الزّبيديّ: إنّ (١٤) منها ليس فيها اضطرار. وقد اتّفقا على أنّ واحدة من هذه الضّرورات اجتمع فيها الشّذوذ والاضطرار، وهي جمع ناكس على نواكس؛ وعلى أنّ واحدة وقع فيها الشّذوذ وهي جمع هالك على هوالك. وكذلك اتّفقا على أنّ واحدة منها كانت لغة طيء، وهي قلب ياء ناصية إلى ألف في ناصاة، وانفرد ابن منظور في واحدة إذ قال إنّها ضرورة وهي جمع سماء على سمائي.

٤. تضمّن هذا البحث أمثلة وردت فيها ضرورة التّغيير متعلّقة بحروف العلة، وهو ما درسه النّحويون تحت باب الإعلال، الّذي عرّفوه بأنّه (تغيير حرف العلّة للتّخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان). والملاحظ أنّ الكلمات التي اعتراها الإعلال أكثر من تلك التي وقع لها الإبدال؛ ذلك أنّ حروف العلة كثيرة التبدّل والتّغيّر؛ فقد سمّيت باسمها لأنّها لا تسلم ولا تصح: أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع.

هوامش البحث

[١] يأتي استعمال مصطلح التّغيير في مقابل مصطلحين آخرين تندرج تحتهما الضّرائر الشّعريّة وهي الزيادة والحذف، وقد ارتأت الدراسة استعمال لفظة التّغيير بعد حيرة؛ فقد كان يصلح اختيار كلمة الإبدال أو البدل أو التبديل؛ لكن الذي رجح استعمال لفظة التّغيير هو ما

ذهب إليه محمد حماسة عبد اللطيف، فقد رأى أن كلمة التّغيير يندرج تحتها غير نوع من الأنواع التي سار عليها أصحاب كتب الضّرائر في تقسيمهم لأنواعها، فتحت كلمة التّغيير يمكن إدراج: التقديم والتأخير والإبدال وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.

انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، **لغة الشّعر: دراسة في الضّرورة الشّعريّة**، ط١، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦م)، ص ١٤٨-١٤٩.

[٢] ابن أبي الصلت، أُمَيَّة، **شرح ديوان أمية بن أبي الصلت**، قدم له وعلق حواشيه: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت)، ص ٨٨.

[٣] ابن عصفور الإشبيلي، أبو علي الحسن بن مؤمن، **ضرائر الشّعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، (القاهرة: دار الأندلس، ١٩٨٠ م)، ص ٤٤-٤٥.

[٤] الجوهريّ، إسماعيل بن عماد، **الصّحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠ م)، ج ٦، ص ٢٣٨٢.

[٥] الزّبيديّ، السيد محمد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥ م)، ج ٣٨، ص٣١٠.

[٦] ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠ م)، ج ٨، ص٦٢٠.

[٧] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، (القاهرة: دار المعارف)، مج ٣، ص ٢١٠٧.

[٨] البيت للمستوغر بن ربيعة، ويرد في **طبقات فحول الشّعراء** بالمد عظاء لا عظاي. الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات الشّعراء**، مع تمهيد لجوزف هل ودراسة عن المؤلف والكتاب لطه أحمد إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ص ٣٦.

[٩] وهذا رأي القيروانيّ كذلك. القزّاز القيروانيّ، أبو عبد الله محمد بن جعفر، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، حققه وقدم له وصنع فهارسه: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، (الكويت: دار العروبة)، ص٣١٠.

[١٠] السيرافيّ، أبو سعيد، **ضرورة الشّعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط١، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥م)، ص١٤١.

[١١] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج٦، ص٢٤٣١.

[١٢] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٤، ص٣٠٠٦.

[١٣] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج ٣٩، ص ٦٧.

[١٤] الفرزدق، همّام بن غالب، **ديوان الفرزدق**، ط١، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م)، ص١٩٠.

[١٥] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص ٢٧٩. وثمّة اختلاف في رواية البيت لدى القيروانيّ، يقول:

الباعِثِ النّاسَ والأَمْواتَ قد ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأَرْضُ مُذْ دَهْرِ الدَّهارِيرِ

[١٦] الجوهريّ، **الصّحاح**، جج٢، ص ٦٦١.

[١٧] ابن سيده، **المحكم**، ج٤، ص ٢٥٥.

[١٨] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص١٤٤٠؛ وانظر: الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج ١١، ص ٣٤٨-٣٤٩.

[١٩] الفرزدق، **الديوان**، ص٢٦٦.

[٢٠] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص ٢٤٨؛ والآلوسيّ، محمود شكري، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، شرحه: محمد بهجة الأزدي البغدادي، (القاهرة: المطبعة السلفية،١٩٢٩م)، ص١٨٨.

[٢١] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، ط٣، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ج٣، ص٦٣٢-٦٣٣. يقول سيبويه: (وإذا ألحقت الهاء فاعلاً للتأنيث كسر على فواعل وذلك قولك ضاربةٌ وضوارب وقواتل وخوارج وكذلك إن كان صفة للمؤنث، ولم تكن فيه هاء التأنيث وذلك حواسر وحوائض، ويكسرونه على فعلٍ نحو حيضٍ وحسرٍ ومخضٍ ونائمةٍ ونومٍ وزائرةٍ

وزورٍ ولا يمتنع شيء فيه الهاء من هذه الصفات من التاء؛ وذلك قولك ضاربات وخارجات وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر على فواعل وإن كان لمذكر أيضاً؛ لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون فضارع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين؛ وذلك قولك جمالٌ بوازل وجمال عواضه. وقد اضطر فقال في الرجال وهو الفرزدق وإذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرِّقابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ، لأنك تقول هي الرجال كما تقول هي الجمال فشبه بالجمال).

[٢٢] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج٣، ص٩٨٦.

[٢٣] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٦، ص٤٥٤٠.

[٢٤] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج ١٦، ص ٥٧٨.

[٢٥] ابن سيده، **المحكم**، ج٦، ص٥٤٥

[٢٦] ابن الأثير، مجد الدين بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج٤، ص٥٦.

[٢٧] ينسب البيت لابن جذل الطعان في الصّحاح وفي تاج العروس.

[٢٨] الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص ١٨٩.

[٢٩] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج٤، ص١٦١٧.

[٣٠] ابن سيده، **المحكم**، ج٤، ص١٣٩.

[٣١] ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٦، ص٤٦٨٦.

[٣٢] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٢٧، ص٤٠٢

[٣٣] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٢٧، ص ٤٠٢.

[٣٤] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٢٧، ص ٤٠٢.

[٣٥] ابن العجاج، رؤبة، **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، (ليبسيغ: دون دار النشر، ١٩٠٣م)، ص ١٠٨.

[٣٦] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص ٢٤٩. ويرد الشطر أعلاه لدى القيروانيّ برواية مختلفة عن الديوان؛ إذ يجعل مكان كلمة بدا دنا.

[٣٧] رؤبة، **مجموع أشعار العرب**، ص ١٠٨.

[٣٨] انظر: ابن سيده، **المحكم**، ج٦، ص ١٣٧؛ وابن منظور، **لسان العرب**، ج ٦، ص٤٥٢٩؛ والزّبيديّ، **تاج العروس**، ج ٢٦، ص٤٣٨.

[٣٩] ابن ثور، حميد، **ديوان حميد بن ثور**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥١م)، ص٦١. ويذكر الميمني أن الأرجوزة التي منها هذا الشطر تُنسب للشّاعر عبد الرحمن بن المعروف.

[٤٠] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٢٦٥.

[٤١] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج١، ص٩٤.

[٤٢] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١، ص٥١٩.

[٤٣] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٢، ص١٠٧.

[٤٤] ابن سيده، **المحكم**، ج١٠، ص٢١٧.

[٤٥] القطامي، عمير بن شُييم، **ديوان القطامي**، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م)، ص٣٥.

[٤٦] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص ٢٦٧.

[٤٧] سورة نوح، الآية ١٧.

[٤٨] سورة المزمل، الآية ٨.

[٤٩] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص ٢٦٨-٢٦٩.

[٥٠] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج٣، ص١١٩٠.

[٥١] سيبويه، **الكتاب**، ج ٤، ص ٨١-٨٢.

[٥٢] ابن سيده، **المحكم**، ج ٢، ص ٥٦.

[٥٣] ابن منظور، **لسان العرب**، مج ١، ص٤١٦.

[٥٤] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج ٢٠، ص ٣٨١.

[٥٥] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص ٢٦٧. البيت بلا نسبة.

[٥٦] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص ٢٦٦-٢٦٧. البيت بلا نسبة.

[٥٧] ابن سيده، **المحكم**، ج ٩، ص ١٠٧.

[٥٨] ابن منظور، **لسان العرب**، مج ٦، ص٤٤٠٢.

[٥٩] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج ٤٠، ص ٦٦.

[٦٠] أبو نواس، الحسن بن هانئ، **ديوان أبي نواس برواية الصولي**، تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، ط١، (أبو ظبي: دار الكتب الوطنية، ٢٠١٠م)، ص ١١١.

[٦١] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص ٢٨٢.

[٦٢](ابن منظور، **لسان العرب** مج ٦، ص٤٣٩٥. وانظر: **تاج العروس**، ج٢٢، ص٢٣٩.

[٦٣] ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص٢٢٥. يرد البيت بلا نسبة هنا وكذلك في المحكم ولسان العرب وتاج العروس.

[٦٤] المرجع السابق، ص٢٢٥.

[٦٥] ابن سيده، **المحكم**، ج٤، ص٤٤٤.

[٦٦] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٦، ص٤٣٠٢.

[٦٧] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٣٦، ص٥١٢-٥١٣.

[٦٨] ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، ط٢، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م)، ص١٠٠. يقول ابن جني: "وأما إبدال الهمزة عن الهاء فقولهم "ماءٌ" وأصله "مَوَهٌ" لقولهم "أمواه"، فقلبت الواو ألفاً، وقلبت الهاء همزة، فصار "ماء" كما ترى، وقد قالوا أيضاً في الجمع: "أمواء" فهذه الهمزة أيضا بدل من هاء "أمواه". أنشدني أبو علي:

وبلدة قالصة أمواؤها ما صحة رأدَ الضحى أفياؤها

[٦٩] الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق وضبط وشرح: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م)، ج٣، ص٢٠٨.

[٧٠] ذو الرمة، غيلان بن عقبة، **ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي**، ط٢، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٦ م)، ص ٦٢٠.

[٧١] ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص ١٩٠.

[٧٢] الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص١٨٧.

[٧٣] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج ٥، ص ١٨٣٨؛ وابن سيده، **المحكم**، ج ١٠، ص ٤٠٠؛ وابن منظور، **لسان العرب**، ج ٦، ص٤٧٤٧؛ والزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٣١، ص٥٧.

[٧٤] يرد البيت بلا نسبة، ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص١٨٩، وهو كذلك في المحكم ولسان العرب وتاج العروس.

[٧٥] ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص١٨٩.

[٧٦] ابن سيده، **المحكم**، ج٦، ص٣٣١؛ وابن منظور، **لسان العرب**، ج١، ص٤٢٩.

[٧٧] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٢٥، ص١١٥.

[٧٨] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٢٦٢. ينسب البيت لحريث بن عتاب الطائي في لسان العرب؛ ابن منظور، **لسان العرب**، ج٦، ص٤٤٤٧.

[٧٩] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٢٦٢.

[٨٠] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج٦، ص٢٥١٠.

[٨١] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٦، ص٤٤٤٧.

[٨٢] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٤٠، ص٩٠-٩١.

[٨٣] ابن سيده، **المحكم**، ج٨، ص٣٧٩.

[٨٤] ابن سيده، **المحكم**، ج ٨، ص٣٧٩؛ ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٦، ص٤٤٤٧؛ والزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٤٠، ص٩٠-٩١.

[٨٥] الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٢٥.

[٨٦] ينسب البيت للحادرة، وقد ورد في الملحق في ديوانه. الحادرة، قطبة بن أوس، **ديوان شعر الحادرة**، (إملاء أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن الأصمعي)، حققه وعلق عليه ناصر الدين الأسد، (مستل من مجلة معهد المخطوطات العربية)، ج١٥، ج٢، ص٣٥٩.

[٨٧] القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٣٥٩.

[٨٨] ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص٢٢٥.

[٨٩] ابن منظور، **لسان العرب**،ج ٢، ص١٢٦٢.

[٩٠] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج ١٦، ص٢٣.

[٩١] ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص١٨٩. ويرد البيت بلا نسبة في **المحكم** و**لسان العرب** و**تاج العروس**.

[٩٢] ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص١٨٩.

[٩٣] ابن سيده، **المحكم**، ج٢، ص٢١٢.

[٩٤] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٥، ص٣٩٦٨.

[٩٥] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٢٢، ص١٤٣.

[٩٦] الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص٢٣٠. ويرد البيت بلا نسبة في المحكم ولسان العرب وتاج العروس.

[٩٧] الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص٢٣٠.

[٩٨] ابن سيده، **المحكم**، ج ٩، ص٥٤١.

[٩٩] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١، ص٤٥٤.

[١٠٠] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج٢، ص٧٧.

[١٠١] سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص ٦٣٢-٦٣٣. يقول سيبويه: (وإذا ألحقت الهاء فاعلاً للتأنيث كسر على فواعل، وذلك قولك ضاربةٌ وضوارب وقواتل وخوارج وكذلك إن كان صفة للمؤنث، ولم تكن فيه هاء التأنيث وذلك حواسر وحوائض، ويكسرونه على فعلٍ نحو حيضٍ وحسرٍ ومخضٍ ونائمةٍ ونومٍ وزائرةٍ وزورٍ ولا يمتنع شيء فيه الهاء من هذه الصفات من التاء، وذلك قولك ضاربات وخارجات وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر على فواعل وإن كان لمذكر أيضاً؛ لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون فضارع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين وذلك قولك جمالٌ بوازل وجمال عواضه، وقد اضطر فقال في الرجال وهو الفرزدق وإذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرِّقابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ، لأنك تقول هي الرجال كما تقول هي الجمال فشبه بالجمال).

[١٠٢] ابن سيده، **المحكم**، ج٦، ص٥٤٥.

[١٠٣] عبد اللطيف، **لغة الشّعر**، ص٢٠٨.

[١٠٤] الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، ص٢٦٦.

[١٠٥] عبد اللطيف، **لغة الشّعر**، ص٢٠٨.

[١٠٦] الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج٣، ص٢٠٨.

[١٠٧] عبد التواب، رمضان، **بحوث ومقالات في اللغة**، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م)، ص ٥٨.

[١٠٨] عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه**، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ص ٥٧.

[١٠٩] عبد التواب، **التطور اللغوي**، ص٦٤.

[١١٠] الجريسي، محمد مكي نصر، **نهاية القول المفيد فيما يتعلق بالقرآن المجيد**، دراسة وتحقيق: أحمد خضير الجبوري، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص ١٠٢.

[١١١] سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٥٨٧-٥٨٨.

[١١٢] سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص٥٨٦.

[١١٣] ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص٩٨، ٨٠٤.

[١١٤] ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص٨٠٣.

[١١٥] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج١، ص٩٤.

[١١٦] سيبويه، **الكتاب**، ج ٤، ص ٨١-٨٢.

[١١٧] الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج٤، ص١٩٧.

[١١٨] ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، **شرح المفصل للزمخشري**، ط١، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ج٥، ص٢٩٩.

[١١٩] انظر: القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٣٥٩؛ وابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص٢٢٦.

[١٢٠] يقول الرّاجز:

يَفْديك يا زُرْعُ أَبي وَخالي

قَدْ مَرَّ يَوْمانِ وَهذا الثّالي

القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٣٥٨، ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص٢٢٧؛ الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص١٥١.

[١٢١] يقول الشّاعر:

بُوَيْزِلُ أَعْوامٍ أَذاعَتْ بَخَمْسَةٍ وَتَجْعَلُني إِنْ لَمْ يَقِ اللهُ سادِيا

القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٣٥٩؛ الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص١٥١.

ويقول الشّاعر كذلك:

إِذا مـــا عُدَّ أَرْبَعَـةٌ فِســالٌ فَزَوْجُكِ خامِسٌ وَأَبوكِ سادي

ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص ٢٢٦؛ الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص ١٥١.

[١٢٢] يقول الشّاعر:

وَقَدْ مَرَّتْ بِهِ مِنْ بَعْدِ عَهْدي ثَمانِيَةٌ وَهــذا الْعــامُ تـاسي

القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٣٦٠.

[١٢٣] يقول الشّاعر:

لَها أَشاريرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ مِنَ النَّعالي وَوَخْزٌ مِنْ أَرانيها

السيرافيّ، **ضرورة الشّعر**، ص١٣٥؛ القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٢٧٧؛ ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص٢٢٦؛ الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص١٥٣.

[١٢٤] يقول الشّاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ لَـها حَوازِقُ وَلِضَفادي جَمِّها نَقانِقُ

السيرافيّ، **ضرورة الشّعر**، ص١٣٦؛ القيروانيّ، **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، ص٢٧٨؛ ابن عصفور، **ضرائر الشّعر**، ص٢٢٦؛ الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص١٥٢.

[١٢٥] الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج٤، ص٦٦.

[١٢٦] المرجع السابق، ح١، ص ٣٣.

[١٢٧] المرجع السابق، ج٤، ص٦٩، الهامش.

[١٢٨] المرجع السابق نفسه، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١، ص٢١.

[١٢٩] نفسه، ج١، ص١٢٥.

[١٣٠] ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص٦٦٩.

[١٣١] الآلوسيّ، **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، ص٢٣٠.

[١٣٢] الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١، ص٢١-٢٢.

[١٣٣] ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت)، ج٢٤، ص٦٩.

[١٣٤] عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي**، ص٩١.

References **المراجع**

‘abd al-Laṭif, Muḥammad Ḥamāsah, *Lughah al-Shi‘r: Dirāsah Fi al-Ḍarurah al-Shi‘riyyah,* 1st Edition, (Cairo: Dār al-Shuruq, 1996).

‘abd al-Tawāb, Ramaḍān, *al-Taṭawer al-Lughawiy Wa ‘ilaluh Wa qawāninuh,* 3rd Edition, (Cairo: Maktabah al-Khānjiy, 1997).

‘abd al-Tawāb, Ramaḍān, *Baḥuth Wa Maqālāt Fi al-Lughah,* 1st Edition, (Cairo: Maktabah al-Khānjiy, 1982).

’abu Nawās, al-Ḥasan Bin Hāni’, *Diwān ’abi Nawās Bi riwāiyah al-Ṣuliy,* Taḥqiq: Bahjat ‘abd al-Ghafur al-Ḥaythiy, 1st Edition, (Abu Dhabi: Haia’h Abu Dhabi Li al-Thaqāfah Wa al-Turāth, Dār al-Kutub al-Waṭaniyyah, 2010).

Al-ʾalusiy, Maḥmud Shukriy, *al-Ḍar’r Wa Ma yasughuh Li al-Shā‘ir Dona al-Nāther*, sharḥ: Moḥammad Bahjah al-’azdiy al-Baghdadiy, (Egept: al-Maṭba‘ah al-Salafiyyah, 1941).

Al-Farazdaq, hammām Bin Ghālib, *Diwān al-Farazdaq*, Sharaḥ Wa Ḍabṭ Wa Qadam Lah: ‘ali Fā‘ur, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 1987).

Al-Jawhary, Ismā‘il Bin Ḥammād, *al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah Wa ṣiḥāḥ al-‘arabiyyah*, Taḥqiq: aḥmad ‘abd al-Ghafur ‘aṭṭār, 4th Edition, (Beirut: Dār al-‘ilm Li al-Malāiyyn, 1990).

Al-Jrisiy, Moḥammad Makky Naṣer, *Nihāiyah al-Qawl al-Mufid Fi Mā yat‘allaq Bi al-Qur’ān al-Majid*, Dirāsah Wa Taḥqiq: aḥmad Kheḍaiyr al-Juburiy, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, No Date).

Al-Jumaḥiy, Moḥammad Bin Sallām, *Ṭabqāt al-Shu‘arā’*, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 2001).

Al-Qaṭāmiy, ‘umair Bin Shuiyym, *Diwān al-Qaṭāmiy*, Taḥqīq: Ibrāhim al-Sāmarā’iy Wa ’aḥḥmad Maṭlub, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Thaqāfah, 1960).

Al-Qazāz al-Qairawāniy, ’abu ‘abd Allah Moḥammad Bin Ja‘far, *Mā yajuz Li al-Shā‘ir Fi al-Ḍarurah,* Taḥqīq: Ramaḍān ‘abd al-Tawāb Wa Ṣalāḥ al-Din al-Hādiy, (Kuwait: Dār al-‘urubah, No Date).

Al-Syrāfiy, ’abu Sa‘id, *Ḍarurah al-Shi‘r*, Taḥqiq: Ramaḍān ‘abd al-Tawāb, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Nahḍah al-‘arabiyyah, 1985).

Al-ʾustrabathi, Raḍiy al-Din Moḥammad Bin al-Ḥasan, *Sharḥ Shafiah Ibn al-Ḥājib*, Taḥqiq Wa Ḍabeṭ Wa sharḥ: Moḥammad Nor al-Ḥasan Wa Moḥammad al-Zafāf Wa Moḥammad Moḥiyy al-Din ‘abd al-Ḥamid, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 1982).

Al-Zabidiy, al-Saiyyd Moḥammad Murtḍā al-Ḥusainiy, *Tāj al-‘arus Min Jawāher al-Qāmus*, Taḥqiq: ‘abd al-Sattār ’aḥmad Farrāj, (Kuait: Maṭba‘ah Ḥekumah al-Kuait, 1965).

Ibn ’abi al-Ṣalt, ’umaiyyah, *Sharḥ Diwān Bin ’abi al-Ṣalt*, Qaddama Lah Wa ‘allaq ‘alā Ḥawāshih: Saif al-Din al-Kāteb Wa aḥmad ‘iṣām al-Kāteb, (Beirut: Dār Maktabah al-Ḥaiāh, No Date).

Ibn al-‘ajāj, Ru’bah, *Majmu‘ ’ash‘ār al-a‘arab Wa Hua mushtamil ‘alā Diwāān Ru’ba Bin al-‘ajāj*, ’i‘tanā Bi Taṣḥiḥih Wa Tartibeh: Wiliem Bin al-Ward, (Kuwait: Dār Ibn QutaibahLi al-Ṭibā‘ah Wa al-Nasher, No Date).

Ibn al-’athīr, Mujed al-Dīn Bin Moḥammad al-Guzary, *al-Nihāiyah Fi Gharib al-Ḥadith Wa al-’athar*, Taḥqīq: Ṭāher ’aḥmad al-Zāwiy Wa Maḥmud Moḥammad al-Ṭanāḥiy, (Beirut: Dār ’iḥiā’ al-Turāth al-‘arabi, No. Date).

Ibn Jenniy, ‘uthmān, *al-Khaṣā’iṣ*, Taḥqīq: Moḥammad ‘ali al-Najār, (Cairo: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 2001).

Ibn Jenniy, ‘uthmān, *Serru ṣena‘ah al-’e‘rab*, 2nd Edition, Taḥqīq: Ḥasan Hindāwiy, (Damascus: Dār al-Qalam, 2000).

Ibn Manzor, Moḥammad Bin Makram*, Lisān al-‘arab*, Taḥqiq: ‘abd Allah ‘ali al-Kabiyr Wa Moḥammad ’aḥmad Ḥasab Allah Wa Hāshem Moḥammad al-Shāzliy, (Cairo: Dār al-Ma‘āref, No Date).

Ibn Sidah, ’abu al-Ḥasan ‘ali Bin Isma‘il, *al-Muḥkam Wa al-Muḥit al-’a‘ẓam*, Taḥqīq: ‘abd al-Ḥamid al-Hindāwiy, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 2000).

Ibn Thawr, Ḥamid, *Diwān Ḥamid Bin Thwr*, Taḥqiq: ‘abd al-‘aziz al-Maimaniy, (Cairo: Maṭba‘ah Dār al-Kutub al-Maṣriyyah, 1951).

Ibn ʿuṣfūr al-Ishbiliy, ’abu ‘ali al-Ḥasan Bin Mo’min, *Ḍarā’ir al-Shi‘r*, Taḥqiq: al-Saiyyd Ibrāhim Moḥammad, 1st Edition, (Dar al-’andalus, 1980).

Ibn Ya‘ish, Muaffaq al-Din ’abu al-Baqā’, *Sharḥ al-Mufaṣṣal Li al-Zamakhshariy*, Qadam Lah Wa Waḍa‘a Hawāmishah Wa Fahāresah: Imeil Badi‘ Ya‘qub, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 2001).

Sibawieh, ‘amer Bin ‘uthmān, *al-Kitāb*, Taḥqiq: ‘abd al-Salām Hārūn, 3rd Edition, (Cairo: ‘ālam al-Kutub, 1983).

Zo al-Remah, Ghailān Bin ‘uqbah, *Diwān Zey al-remah Bi sharḥ al-Khaṭib al-Tabriziy*, Katab Muqdimatah Wa hawāmeshah Wa fahāresah: Majid Ṭrrād, 2nd Edition, (Beirut: Dār al-Kitab al-‘arabi, 1996).